

هل تتخفّض الفوائد على القروض المصرفية بعد خفض الفوائد المرجعية؟

موريس متى

يواجه القطاع المصرفي سلسلة ضغوط في الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد، خصوصاً بعد فرض قيود طاولت التحويلات والسحوبات وفتح الاعتمادات للأفراد والمؤسسات، والأهم يبقى للمواطنين ما يتعلق بالقروض المصرفية المتوقّفة، إضافة إلى نسب الفوائد المرتفعة، فيما أُطلقت توصيات بضرورة خفض الفوائد لتحفيز الاقتصاد من جديد وإيجاد حل للمتعثّرين عن الدفع، في وقت تعمل المصارف على تحصيل ما يمكن تحصيله من ديون مستحقة على عملائها، بأي شروط أو تسهيلات. فالمهم يبقى تأمين مزيد من السيولة في هذه الظروف الصعبة.

في ٤ كانون الأول ٢٠١٩، أصدر حاكم مصرف لبنان التعميم ٥٣٦ الذي تضمّن تغييراً مهماً بالنسبة إلى بنية الفوائد الدائنة، إذ طلب "المركزي" من المصارف العاملة في لبنان التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤، بنسبة ٥% على الودائع بالعملة الأجنبية و٨,٥% على الودائع بالليرة اللبنانية، على أن تبقى شروط الودائع المتلقاة من المصارف العاملة في لبنان قبل ٢٠١٩/١٢/٥ خاضعة لما سبق وتم الاتفاق عليه بين المصرف المعني وعملائه وذلك لغاية استحقاقها، لتدخل في ما بعد شروط هذا التعميم حيز التنفيذ بالنسبة إلى هذه الودائع عند تجديد تجديدها. والأهم أنه استناداً إلى هذا التعميم، طُلب من المصارف أن تعكس خفض معدل الفوائد الدائنة، أي على الودائع، عند احتساب معدلات الفوائد المرجعية لسوق بيروت (BRR) الذي يتم من خلاله احتساب الفوائد على القروض، وهو المعدل الذي يغطي أيضاً كلفة السيولة إضافة إلى كلفة الاحتياط الإلزامي والنفقات التشغيلية الخاصة لدى المصارف العاملة في لبنان.

بعد إصدار الحاكم رياض سلامة التعميم ٥٣٦، بدأ البحث والحديث عن كيفية انعكاس التعديل على بنية الفوائد الدائنة بالنسبة إلى الفائدة على القروض الجديد مع الأخذ بمعدلات الفائدة القصوى التي فرضها BRR المصرفية، وأكبت إدارات المصارف بالتنسيق مع جمعية المصارف على احتساب معدل الـ "المركزي" في تعميمه بالنسبة إلى الودائع. وبعد احتساب التكاليف المتعلقة بالسيولة وكلفة الاحتياط الإلزامي والنفقات التشغيلية الخاصة، اجتمعت جمعية المصارف في ٣ كانون الثاني الحالي وخرج إعلان لمعدلات الفائدة المرجعية بالنسبة إلى الدولار الأميركي والليرة اللبنانية. وبالفعل، حدد معدل الفائدة المرجعية على الدولار عند ٩,٣٥% وعلى الليرة اللبنانية عند ١٢,٤٥%، وهي مستويات مرتفعة، خالفت التوقعات إلى حد أنها اعتُبرت شبيهة بالمستويات التي كانت حددت قبل التعميم ٥٣٦. هذه المستويات المرتفعة لم تعجب حاكم مصرف لبنان الذي سعى من خلال تعميمه إلى خفض أكبر للفوائد على القروض المصرفية، ما استدعى عقد اجتماع في مصرف لبنان ضم إلى سلامة وفد جمعية المصارف للبحث في كيفية إيجاد آلية لخفض أكبر بالنسبة إلى معدلات الفائدة المرجعية، وتتركز على بنية الفوائد وكيفية خفضها أكثر. وطلب الحاكم من المصارف العمل على خفض معدلات الفائدة المرجعية أكثر، بعد خفض الكبير الذي شهدته الفوائد على الودائع. أجواء الاجتماع كانت إيجابية، ما دفع جمعية المصارف إلى عقد اجتماع جديد الخميس ١٦ كانون الثاني لتعديل على الدولار من ٩,٣٥% إلى ٨,٥% إضافة إلى خفضه على الليرة اللبنانية من BRR الفائدة المرجعية لسوق بيروت. وخلال الاجتماع تقرر خفض الـ ١٢,٤٥% إلى ١١,٥%. وبعد هذه التعديلات على تركيبة الفوائد، من المتوقع أن يطاول خفض بطريقة غير مباشرة الفوائد المدينة، أي أن تظهر نتائج على فوائد القروض المصرفية خلال الأسابيع المقبلة، وتؤدي إلى تراجع الفوائد على القروض القديمة والجديدة. أما تاريخ البدء بتطبيق خفض على الفوائد على القروض، فهو بتاريخ استحقاق الدين أو عند تغيير الفوائد بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ وهو تاريخ صدور التعميم، باعتبار أنه لا توجد فوائد ثابتة على الحسابات المدينة لمدة طويلة، وعلى أن تدخل حيز التنفيذ الفوائد الجديدة في الأسابيع المقبلة وهي تتعلق فقط بالقروض المصرفية التي ترتبط بفوائدها بمعدلات الفوائد المرجعية لسوق بيروت